

القياس والانصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان في القوائم المالية للمصارف العراقية

**الاستاذ الدكتور
حسين هادي عنيزة
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد**

**الباحث
علي ناظم مهدي الجنابي**

القياس والافصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان في القوائم المالية للمصارف العراقية*

الباحث
علي ناظم مهدي الجنابي

الاستاذ الدكتور
حسين هادي عنيزة
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص:
تهدف الدراسة لمحاولة البحث عن نشأة
الاصول السامة وتسليط الضوء على المخاطر
الناجمة من استخدام مختلف الأنواع من تلك
الاصول وبالاخص المخاطر الائتمانية ومحاولة
قياس المخاطر الائتمانية الناتجة من التعامل
بادوات الائتمان وكيفية الافصاح عنها في القوائم
المالية للمصارف العراقية ولتحقيق هذا الهدف
قام الباحث بقياس المخاطر الائتمانية للاصول
السامة مع الاشارة الى الطريقة التي تفصح فيها
المصارف عن تلك المخاطر في القوائم المالية
للمصارف العراقية وأهم ما استنتجته الدراسة الى
ان المصارف العراقية عينة البحث لا تقوم
بالافصاح عن المعلومات الكافية والخاصة
بقياس المخاطر الائتمانية ونسبتها والطريقة التي
تدير بها تلك المخاطر وتوصلت الدراسة الى
ضرورة تشجيع المصارف على الافصاح عن

المستخلص:
كافة المعلومات الضرورية والخاصة بقياس تلك
المخاطر لكون تلك الافصاحات الكمية
والوصفية تساعد على وضع الاجراءات السريعة
لمواجهة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها
الكلمات الافتتاحية: الأصول السامة ، ادوات
الائتمان ، المخاطر، القياس والافصاح
المحاسبي
(*بحث مستل من رسالة ماجستير)

المقدمة : من المعروف أن المحاسبة هي لغة
الأعمال إذ أنها تسعى إلى قياس نتيجة أعمال
الوحدة الاقتصادية عن مدة زمنية، وإعداد
مركزها المالي في تاريخ معين، بعدها تقوم
بتوصيل هذه المعلومات بطريقة ملائمة إلى
الإطراف المستفيدة، سواء كانوا داخلين أم
خارجين، لاستخدامها في اتخاذ القرارات . وقد
واجهت المحاسبة تحديات كبيرة بسبب تزايد حجم
وتباين أنشطة الأعمال وتعقدها وهذا بدوره أدى

القياس والافصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

بعدم قيام المصارف العراقية بالقياس والافصاح عن المخاطر الائتمانية للأصول السامة في القوائم المالية.

١-٢ أهداف البحث : يهدف البحث الى محاولة البحث عن نشأة الاصول السامة والتطرق الى مفهوم تلك الاصول وأنواعها والقاء الضوء على المخاطر الناتجة من استخدام مختلف الأنواع من تلك الاصول والتركيز على المخاطر الناتجة من استخدام ادوات الائتمان وتناول مفهوم القياس والافصاح المحاسبي عن تلك المخاطر

١-٣ أهمية البحث : تعد الازمة المالية العالمية التي عرفت بالاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٧ من اعنف الازمات المالية الاقتصادية العالمية بعد ازمة الكساد الكبير وتأتي خطورة وعنف هذه الازمة كونها انطلقت من الاقتصاد الامريكي الذي يشكل نموه محركا لنمو الاقتصاد العالمي وحدثت تلك الازمة المالية العالمية نتيجة للارتفاع الكبير في مخاطر الديون المتعثرة والمشتقات المالية و التي اطلق عليها فيما بعد بالأصول السامة نتيجة لما أحدثته تلك الأصول من إرباك كبير في النظام المالي العالمي مما اثار دهشة المساهمين من تلك الاحداث نتيجة لعدم قيام المصارف بالافصاح عن مخاطر التعاملات بادوات الائتمان للأصول السامة في القوائم المالية.

إلى تعقيد وزيادة المشاكل المحاسبية والمخاطر المصرفية التي تتعرض لها نتيجة ممارستها للأنشطة المختلفة وبالخصوص المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها نتيجة لتعاملها بادوات الائتمان للأصول السامة التي سببت ازمة مالية عالمية وولدت فضائح مالية نتيجة لعدم قيام المصارف الدولية بالافصاح عن التعامل بتلك الادوات ومخاطر التعامل وتأتي الأهمية الحقيقية للافصاح عن تلك المعلومات المحاسبية من مدى ملاءمتها لحاجات متخذي القرارات، بها وبالخصوص شكل المعلومات المحاسبية الواجب توفيرها والافصاح عنها .

المبحث الاول: المنهجية العلمية

١-١ مشكلة البحث : أن بيئة الأعمال تواجه تغييرات جذرية وسريعة وذات أثار بارزة الأهمية على المؤسسات المختلفة في دول العالم بأسره ولمواكبة تلك التغييرات السريعة لابد للمؤسسات العالمية أن تتحرك باتجاه تلك التطورات وإعادة هندسة عملياتها المختلفة وتطوير فاعلية نظم الرقابة لديها لحمايتها من المخاطر التي تخلقها تلك التطورات الثورية والسريعة وبالأخص مخاطر الفضائح والأزمات المالية التي عرفت باقتصادات دول العالم والتي كانت أخرها مخاطر الأصول السامة وبالأخص الائتمانية منها التي ولدت الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٧ وباختصار شديد تمثلت مشكلة الدراسة

القياس والافصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

٤-١ فرضية البحث : أن توفر المستوى الملائم من الافصاح عن المخاطر الناتجة من استخدام ادوات الائتمان للأصول السامة في القوائم المالية للمصارف العراقية يساهم في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة .

المبحث الثاني : الجانب النظري

٢-١ التعريف بنشأة ومفهوم الأصول السامة:
أن الاقتصاد العالمي واجه أزمة مالية بدأت آثار هذه الأزمة في عام ٢٠٠٧ في الاقتصاديات الخاصة بالدول المتقدمة وكذلك الدول النامية ولكنها كانت أكثر بروزاً خلال عام ٢٠٠٨، (هادي: ٢٠١١، ١٤) و نتيجة للأزمة المالية العالمية وما خلفت تلك الأزمة من أحداث مختلفة فقد تولدت هناك عدة مصطلحات التي لم تكن قد سمعنا بها أو بالأحرى لم تكن متداولة على نطاق واسع قبل ذلك ومن بين هذه المصطلحات مصطلح "الأصول السامة" "Toxic Assets" حيث ورد هذا المصطلح خلال أجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي البنوك المركزية التابعة لها في لندن. حينها قال وزير الخزانة الأمريكي (Timothy Geithner)، أن أمريكا تعهدت بتطهير ميزانيات بنوكها من "الأصول السامة" "Toxic Assets" في إطار إصلاح النظام المالي العالمي، وأصبح هذا المصطلح

شائعاً خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أغسطس ٢٠٠٧ وكذلك استخدم مصطلح الاصول السامة من قبل (Michael Wilkins) مدير شركة (Standard & Poor's) للخدمات المالية عندما وصف ديون شركة (Eurotunnel) بان لديها المليارات من الديون معظمها ديون سامة . (Nerghe et al 2015,110): وأصبح مصطلح "الأصول السامة" يستخدم في أعقاب الأزمة المالية لوصف عدد من الأدوات، ولا سيما الاستثمارات المهيكلة أو المشتقات ، التي انخفضت قيمتها بصورة كارثية. (mccleskey:32, 2010) قام (Gregoriou) و (Pascalau) ببيان مصطلح الاصول السامة (Toxic assets) بالاتي : "هو مصطلح غير تقني يستخدم لوصف بعض الأصول المالية التي انخفضت قيمتها بشكل ملحوظ بحيث لم يعد هنالك سوق عمل لهذه الأصول ". (Gregoriou & Pascalau : 2011 , 53) وعلى ضوء ما حدث اعلاه عرف الباحث مفهوم الأصول السامة (Toxic assets) كالاتي : " هي عبارة عن الأصول المرهونة لقروض متعثرة يصعب سدادها والأدوات المالية المشتقة والتي انخفضت قيمتها بشكل كبير خاصة مع تجمد اسواقها وبرزت كمسبب أساسي لإفلاس العديد

القياس والافصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

عدم وضع المعالجة المناسبة لها فسوف تصبح ديون رديئة او معدومة او هالكة". (الضاهر

واخرون : ٢٠٠٧، ٥١٨)

ثانياً_ عقود الخيارات : ان عقود الخيارات سواء أن كانت بيع او شراء فقد تم تداولها لأول مرة في بورصة منظمة عام ١٩٧٣ ، وقد ازداد التعامل بعقود الخيارات في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبحت تبلغ ما يزيد عن المليون عقداً يومياً حيث تتضمن مئات المليارات من الدولارات ، ولم تنتشر الخيارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية الا في الثمانينات من القرن العشرين بحيث اصبحت تلك العقود متداولة في اكثر من ٤٠ سوقا عالمياً وعرفت عقود الخيارات على أنها : " عقد يمنح حامله الحق ، ولكن ليس الالتزام لشراء / بيع أصل محدد في تاريخ معين وبسعر معين." (

Rufenacht:2012, 18

أ- أنواع عقود الخيارات : هنالك عدة انواع

لعقود الخيارات هي كالآتي:

١. خيار الشراء : هو خيار يعطي الحق لمالكة بشراء أي أصول مالية بسعر معين في المستقبل. حيث يدفع المشتري مقابل الحق للبايع مكافأة عن الحق ويكون المشتري ملزماً بتنفيذ هذا الحق كونه قبض ثمن الخيار حيث يعد هذا الخيار اتفاقية لها امكانية التداول في اسواق الأوراق المالية. (هادي : ٢٠١١ ، ٤١)

من المنشآت المصرفية ووقوع الأزمة المالية العالمية".

عانت المؤسسات المالية كثيراً من الخسائر المستمرة من الأصول المتعثرة او ما تسمى بالأصول السامة (Toxic assets) في ميزانياتها العمومية. (Pinedo: 2009, 289) وفي نهاية ذلك انتعشت معظم البلدان الآسيوية بشكل أسرع في عام ٢٠٠٨ ربما بسبب أسواقها المالية الأقل تعقيداً، وبالتالي أقل تعرضاً للأصول السامة من البلدان الأخرى التي عادت اوضاع معظم تلك البلدان الى طبيعتها في عام ٢٠٠٩. (Foo& Witkowska :2017,113)

٢-٢ محفظة الأصول السامة

اولاً_الديون المتعثرة: في البدء يمكن تعريف التعثر المالي بشكل عمومي على انه "المرحلة التي تصل فيها المنشأة الى حالة من الحالات الخاصة بالاضطرابات المالية الخطرة والتي تجعل المنشأة قريبة من إشهار حالة الافلاس". كما أن هذا المفهوم يختلف عن حالة الفشل المالي الذي تكون فيه المنشأة متوقفة كلياً عن سداد التزاماتها وتوقفت نشاطاتها. (أبيش : ٢٠١٥ ، ٤)

وعرفت الديون المتعثرة بأنها : "الديون غير العاملة و التي اذا أهملت او لم تعالج اسباب تلك الديون فإنه سوف ينخفض تصنيفها الى ديون مشكوك بتحصيلها واذا استمر اهمالها او

القياس والانصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

للرقابة في بريطانيا على التحركات الخاصة بالعملية الأجنبية. ويمكن تعريف عقود المبادلات انها: "اتفاقيات بين طرفين لتبادل التدفقات النقدية في المستقبل وفقا لصيغة تم ترتيبها مسبقاً". (National Institute of Securities Markets:2011, 27)
خامساً: العقود المستقبلية : أن أول صورة للعقود المستقبلية هي العقود الاجلة فنتيجة لتسهيل عملية حصول الامبراطورية الرومانية على الاحتياجات من الحبوب من دولة مصر فقد ظهرت انذاك العقود المستقبلية،و من بين عدة اسواق كان سوق شيكاغو هو الرائد في مجال العقود المستقبلية.

عرفت العقود المستقبلية من قبل (frank) بانها : التبادل المستقبلي لأصل معين في تاريخ تسليم محدد (عادة في غضون تسعة أشهر) مقابل دفع محدد في وقت التسليم.
(Reilly&Brown: 2014 , 84)

وكذلك عرفت على أنها : التزامات تعاقدية نمطية اما بشراء او بيع أصل محدد وبسعر معين وفي تاريخ محدد في المستقبل ووتختلف عن العقود الاجلة في كونها متاحة للتداول بالبورصة .(موسى والخطاب : ٢٠١٥ ، ١١٨)
أ- أنواع العقود المستقبلية : هناك عدة انواع للعقود المستقبلية هي كالاتي :

٢. خيار البيع : هو خيار بيع مشتري سابقاً لبيع احد الأصول المالية بسعر معين مستقبلاً وبمنح خيار البيع للمنشأة الحق وليس الزامها ببيع الأصل. وتوجد هناك أنواع اخرى من الخيارات و تصنف حسب تاريخ تنفيذه وهذه الانواع تعطي الحق فيها للمشتري على ان يمارس حق اختياره في أي وقت يرغب فيه على ان يكون خلال فترة العقد وتسمى بعقود الخيار الأمريكية والنوع الاخر والذي يسمح للمالك ان يمارس الحق في تاريخ الانتهاء من العقد فقط وتسمى بعقود خيار الشراء الاوربية.
(الجبوري : ٢٠١٢ ، ٢٧٨)

ثالثاً_العقود الاجلة: أن الكتاب الغربيون يرون العقود الاجلة شائعة في الحياة اليومية لمختلف البلدان والشعوب ومن الامثلة على ذلك عقود العملات والحبوب وعقود الطاقة والمعادن النفيسة وغيرها . (سهام : ٢٠١٥ ، ١٠٨:١٠٩)، وهناك عدة تعريف للعقود الاجلة، فقدعرفها (Madura) بأنها : " اتفاق بين شركة ومؤسسة مالية (مثل المصارف التجارية) لتبادل كمية محددة من العملة بسعر صرف محدد (يسمى السعر الآجل) في تاريخ محدد في المستقبل"(Madura:2015, 73)

رابعاً_ المبادلات : ان عقود المبادلات يمكن إرجاع نشأتها لعام ١٩٧٠ عندما قاموا تجار العملة بتطوير مبادلاتها واستخدامها كوسيلة

القياس والانصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

٣. العقود المستقبلية لأسعار الصرف : عقد لبيع او شراء عملة أجنبية معينة بين طرفين بسعر محدد وفي تاريخ محدد متفق عليه بين الطرفين . والغرض من العقد هو التحوط من التغيرات في أسعار الصرف للعملات في المستقبل ، ومن الممكن ان تشتري شركة معينة عقد عملة مستقبلي والتي سوف تحتاج تلك العملة مستقبلا .

سادساً: المشتقات الهجينة:نتيجة تعقد الاحتياجات الخاصة بالمستثمرين وكذلك تنامي حجمها فلم تعد أنواع المشتقات السابقة تكفي لتلبية الاحتياجات المختلفة وبالتالي دعت الحاجة لظهور مشتقات اخرى أي ظهور أدوات مالية جديدة لتلبية الاحتياجات المتعددة . وتسمى تلك المشتقات الهجينة بالضمنية ايضاً او مشتقات المشتقات .

وتعرف المشتقات الهجينة على أنها : " عقود مضيئه لكنها غير قابلة للتحويل التعاقدى بصورة منفصلة عن الاداة المندمجة" .(عنيزه : ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٧)

سابعاً: الضمانات البنكية: تعتبر الضمانات المصرفية وسيلة يمكن تقديمها من قبل المتعاملين للحصول على القرض من المصرف، وفي نفس الوقت هي أيضا أداة لأثبات حق المصرف في الحصول على أمواله من الجهة المقترضة في حالة عدم تسديد هذه الجهات

١. مستقبليات مؤشرات الأسهم : هي التزام بين طرفين على ان يدفع احدهما للطرف الاخر مبلغ من النقود ويتمثل هذا المبلغ بالفرق بين المبلغ الذي اتفقا عليه (سعر الشراء) وقيمة المؤشر في التاريخ المحدد في العقد (يوم التسليم).(سهام : ٢٠١٥ ، ٧٨)

٢. العقود المستقبلية لمعدلات الفائدة : خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ قد حدث ارتفاع مثير في أسعار الفائدة ومتفاوت ، حيث أن المؤسسات التي لديها قروض على الرهونات المنزلية ما قبل عام ١٩٧٥ فقد تحملت خسائر لهذه القروض نتيجة لأرتفاع أسعار الفائدة ، وكان اول استخدام لهذه العقود في عام ١٩٧٥ من قبل هيئة شيكاغو التجارية وذلك على سند تابع لجمعية الرهون الحكومية الوطنية، ومن أهم المزايا لهذه العقود هي التحوط من التغيرات في أسعار الفائدة.(الربيعي واخرون: ٢٠١١، ٣٧:٣٨)

وتصنف العقود المستقبلية لمعدلات الفائدة الى:

- العقود المستقبلية التي تكون على الاوراق المالية لمعدلات الفائدة القصيرة الأجل ، كالعقود المستقبلية للودائع
- العقود المستقبلية على الاوراق المالية لمعدلات الفائدة طويلة الأجل ، مثل العقود المستقبلية لسندات الخزنة .

القياس والافصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

١. مخاطر العملة (أسعار الصرف): تنشأ هذه المخاطر نتيجة لتغير أسعار الدولار او الين هبوطاً او صعوداً مقابل عملات أخرى كالمارك او الجنيه. حيث أن اي تغير في أسعار الصرف للعملة ستؤثر على قيمة إحدى الأدوات المالية المشتقة. (هادي: ٢٠١١، ٤٨)

٢. مخاطر أسعار الفائدة : وهي المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة والتي تؤثر بشكل سلبي على قيمة الأصول (مثل السندات). (Butera:2016, 47)، كما أن المستثمرين في هكذا حالات سوف يفضلون بيع تلك الأصول ووضع ثمنها في المصرف كوديعة وسيكون عوائدها أفضل.

٣. مخاطر الأسعار: هذه المخاطر تنشأ عن التغيرات في قيمة الأدوات المالية المشتقة نتيجة لتغيرات السوق. (هادي: ٢٠١١، ٤٨)

ب- **المخاطر الائتمانية:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. (Jorion:2011,451) وهذه المخاطر تتمثل بعدم سداد أصل الدين والفائدة. وتوجد عندما يكون الطرف المقابل في صفقة مدينياً بأموال لمصرف ما. (Butera:2016,47) وتعتبر هذه المخاطر من أهم الأسباب لفشل العديد من المصارف،

ت- **مخاطر السيولة:** هي عبارة عن مخاطر عدم قدرة المصارف على جمع الأموال اللازمة

لديونهم ، اذا الأمر لا يقتصر هنا فقط بالقيام قراءة أرقام وتحليل واثاق المؤسسة ودراستها ولكن الأمر يتمثل بطلب أشياء ذات قيمة وملموسة كضمان للقرض.

هنالك عدة تعاريف للضمانات المصرفية فعرفت على أنها : "تأمين عيني يتحول للدائن عند حلول اجل الدين وله حق التوقيع على حجز العقار وهو تحت حيازة أي شخص كان وان يوفي حقه بالأفضلية من الثمن". (رحيمة : ٢٠٠٨، ٦٣)

٢-٣ مخاطر الأصول السامة

اولاً- **المخاطر المالية:** هي عبارة عن جميع المخاطر المرتبطة بالأصول المصرفية والتي تتطلب إشرافاً ورقابة مستمرة من قبل إدارة المصرف وفقاً للأسعار وحركة السوق والأوضاع الاقتصادية والعمولات. ومن بين أهم المخاطر المالية هي كالاتي:

أ- **المخاطر السوقية :** هي المخاطر الناتجة عن احتمالية كون التدفقات النقدية او العوائد المستقبلية أقل مما هو متوقع ، أي أن أي تغيير في قيمة الأصل الضمني المتعاقد عليه قد يؤدي الى تغييرات كبيرة لقيمة أداة المالية نتيجة لكون تلك الأدوات المالية حساسة تجاه ظروف السوق،. وهنالك عدة أنواع من المخاطر السوقية منها الآتي:

القياس والافصاح عن مخاطر الأصول السامة لأدوات الائتمان.....

وبالتالي سيخضع المصرف لغرامات كبيرة. (Allen:2013, 40)

٢-٤ القياس والافصاح المحاسبي عن مخاطر
الاصول السامة لأدوات الائتمان

تختلف وجهات النظر حول تعريف مفهوم الافصاح عن المعلومات الواجب تقديمها في القوائم المالية المنشورة وذلك بسبب اختلاف وجهات نظر الاطراف المستفيدة من عملية الافصاح المطلوب وتعارض مصالحها. (العامري: ٢٠١٠، ٤٧٨) وعلى اختلاف وجهات النظر لمفهوم الافصاح فانه لا يخرج عن كونه "عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية او وصفية في القوائم المالية اوفي الهوامش او الملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة". ويتعلق الإفصاح بشكل عام بالمعلومات المالية ووسائل الاتصال التكميلية بما في ذلك الملاحظات وأحداث ما بعد اعداد القوائم ومناقشة الإدارة وتحليل العمليات للسنة المقبلة والتنبؤات المالية والتشغيلية وملخص السياسات المحاسبية الهامة والحالة المالية الإضافية. (wolk&etc:342) (2013, و تم التوجه باتجاه المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة التي تساعد

للتخلص من ديونها وتلبية المتطلبات النقدية والضمانات الخاصة بالأطراف المقابلة وتعويض السحب من رأس المال.

ثانياً: المخاطر التشغيلية : لفترة طويلة تم الاعتراف بالمخاطر التشغيلية فقط كأخطاء فنية على عكس مخاطر الائتمان والسوق، التي تعتبر المصدر الرئيسي للقلق بالنسبة لمديري المصارف، و يبدو لنا أن الباحثين لم يكونوا مهتمين بهذا الموضوع، الا أنه في السنوات الأخيرة عندما بدأت لجنة بازل للرقابة المصرفية بنشر كيفية إدارة المصارف للمخاطر التشغيلية (Ferretti & Birindelli:2017, 38) ويمكن تعريفها بأنها: "مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والأشخاص، والأنظمة أو من الأحداث الخارجية". وتتعلق المخاطر التشغيلية بالأفراد العاملين في قسم المشتقات وقسم القروض او فشل المدراء في إدارة تلك الاقسام أو ضعف المراقبة لتصرفات تلك الإدارات وضعف الأنظمة الرقابية والأدارية. (هادي: ٢٠١١، ٤٩)

ثالثاً: المخاطر القانونية : هي المخاطر التي تتمثل في كون شروط العقد او الاتفاقية غير قابلة للتنفيذ بسبب شروط العقد أو في الوثائق او الاجراءات ذات الصلة، او ان تكون أعمال موظفي المصرف قد ثبت أنها غير قانونية

القياس والافصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

الخاصة للمديرين هي آليات تكميلية للتواصل مع المستثمرين وليس بدائل. والفكرة الأساسية هي أن الالتزام بالتحقق من النتائج المالية يسمح للمديرين بالإفصاح بصورة موثوقة عن معلومات خاصة مكلفة للمستثمرين أو مراجعي الحسابات للتحقق مباشرة (Ball&etc,2012,136) وقد تم تطوير ثلاثة مكونات لقياس مستوى الإفصاح الاختياري وضع قائمة بعناصر الإفصاح الاختياري او تصنيف المستوى المهم لكل بند في الكشف اومدى الإفصاح الفعلي عن هذه البنود.

اما القياس المحاسبي قد قدّم الباحثون في مجالات القياس المختلفة تعريفات متعددة لعملية القياس، ورغم اختلافها في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) القياس المحاسبي بأنه: "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما انه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار".

ويمكن قياس المخاطر الائتمانية للوصول السامة وفقاً للاتي :

في عملية اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير عادية في القوائم المالية ،الإفصاح عن الانفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

١-٤-٢ أنواع الإفصاح المحاسبي

أولاً: الإفصاح الالزامي: ويتمثل الإفصاح الالزامي في المعلومات التي تلتزم الشركات بعرضها بموجب قانون الدولة و المعيار المحاسبي وقانون الشركات وقانون الأوراق المالية وبموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة البورصة.(وردية،٢٠١٥:٢٢)

ثانياً: الإفصاح الاختياري: يمثل الإفصاح الاختياري قدرة إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تكون ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين، حيث تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليجري الإفصاح عنها وأيضاً تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات. ويمكن توضيح تعريف الإفصاح الاختياري على انه: "الإعلان العام عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بعمليات الشركة دون أي شرط قانوني".(Alhazaimeh&etc, 2014: 234).

والإفصاح الاختياري عن المعلومات

القياس والانصاح عن مخاطر الأصول السامة لأدوات الائتمان

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{القروض المشكوك في تحصيلها}}{\text{اجمالي القروض}}$$

وتحدد المخاطر الائتمانية عند مقارنة نسبة المخاطر مع الوسط الحسابي لعينة الدراسة فإذا كانت النسبة اكبر من الوسط فإن المخاطر الائتمانية تكون اكبر والعكس صحيح (2) (Giordani:2017).

أن المصارف العراقية تكون عرضة لمخاطر الاصول السامة نتيجة لتعاملها بادوات الائتمان ومن الضروري أن تقوم تلك المصارف بقياس مخاطر تلك الادوات الائتمانية والافصاح عنها في القوائم المالية لمساعدة مستخدمي تلك القوائم في اتخاذ القرارات المناسبة

المبحث الثالث : الجانب العملي

٣-١ قياس مخاطر الاصول السامة لأدوات الائتمان (قياس المخاطر الائتمانية)

تم اعتماد مؤشر المخاطر الائتمانية كمقياس للمخاطر الائتمانية للاصول السامة للمصارف العراقية عينة الدراسة ، و تم الحكم على كون تلك النسب للمخاطر عالية او منخفضة على اساس الوسط الحسابي للمخاطر الائتمانية لعينة الدراسة ، و كما سيوضح في الجدول رقم (١) ارتفاع مؤشر المخاطر الائتمانية للعام (٢٠٠٧) مقارنة بنسبة القطاع العام ليلبغ نسبة (٠,٣٥) و الذي كان مصرف المتحد ايضاً الاعلى مخاطرة فيه و بنسبة (٢,٠١) ، والتي ارتفعت عن مؤشر المخاطر الائتمانية وكان مصرف بابل الاقل

نسبة للمخاطر الائتمانية بواقع (٠,٠٥) لهذا العام بينما بلغت نسبة المخاطر الائتمانية لعام ٢٠٠٨ (٠,٥٨) وبانحراف معياري بلغ (١,١٦) وهذه النسبة ملفتة للنظر لكونها اعلى نسبة للمخاطر الائتمانية مقارنة بالسلسلة الزمنية للدراسة ، حيث بلغ اعلى نسبة مخاطر ائتمانية لهذا العام (٣,٨٧) وللمصرف المتحد ايضاً وكانت ايضاً مرتفعة عن العام السابق الذي كان اساساً مرتفع عن العام الذي يسبقه وبشكل يلفت الانتباه ويستدعي ضرورة اعادة النظر بشروط منح القروض ومتابعة تحصيلها من المقترضين بينما كانت اقل نسبة للمخاطر الائتمانية لهذا العام (٠,٠٣) لمصرف الشرق الاوسط وما يلاحظ كانت اغلب نسب المخاطر للمصارف للعام الحالي والسابق مرتفعة عن نسب العام التي تسبقهما والبعض منها كان يستدعي ضرورة الانتباه لها ومعرفة اسباب ذلك الارتفاع الذي يهدد مستقبل المصارف عينة الدراسة خلال تلك الفترة الزمنية وعلى نفس السياق انخفض المعدل الحسابي للمخاطر الائتمانية لسنة ٢٠٠٩ عن العام السابق والذي بلغ (٠,١٨) وبانحراف معياري بلغ (٠,١٣) وهذا مؤشر جيد لانخفاض نسبة المخاطر الائتمانية عن عام ٢٠٠٨ ، حيث كان

المبحث الثالث : الجانب العملي

٣-١ قياس مخاطر الاصول السامة لأدوات الائتمان (قياس المخاطر الائتمانية)

القياس والانصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

وهذا ما يمكن ان يوصف بأن ادارة المخاطر الائتمانية لهذا العام كانت جيدة وكانت تلك النسب جميعها ضمن المعدل المقبول للمخاطر عدا مصرف الخليج التجاري الذي ارتفع بفارق جداً قليل عن معدل القطاع العام .

عام ٢٠١١ بلغ مؤشر المخاطر الائتمانية فيه بنسبة (٠،٠٠٦) وبانحراف معياري بلغ (٠،٠٠٣) نتيجة لانخفاض المخاطر الائتمانية لغالبية المصارف عينة الدراسة، حيث كان مصرف بغداد هو الاعلى نسبة مخاطرة ائتمانية لهذا لعام وبنسبة بلغت (٠،١٢) ومايلاحظ انها ارتفعت بفارق (٠،٠٠٤) عن العام السابق لكنها بقيت ضمن معدل المخاطر الائتمانية المقبولة ومما تجدر الاشارة اليه بالرغم ارتفاع بعض المصارف بنسب المخاطر الائتمانية الا أن جميع المصارف في عينة الدراسة لهذا العام كانت ضمن المعدل العام للمخاطر الائتمانية مما يعني وجود ادارة مخاطر ائتمانية جيدة لدى المصارف وشروط إقراض ممتازة لبقاء تلك المصارف بنسب مخاطرة منخفضة .

بلغ معدل القطاع العام للمخاطر الائتمانية (٠،٠٠٥) لعام ٢٠١٢ الذي انخفض ايضاً عن معدل القطاع للعام السابق وبانحراف معياري بلغ (٠،٠٠٣) وهذا دليل على انخفاض مؤشر المخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة حيث بلغ اعلى مؤشر للمخاطر الائتمانية لهذا العام

المصرف الاعلى بنسب المخاطر الائتمانية لهذه السنة هو مصرف الاستثمار العراقي بنسبة (٠،٠٤٥) والتي كانت مرتفعة عن العام السابق بفارق قليل اما المصرف الذي كان الاقل بنسب المخاطر الائتمانية فهو مصرف الموصل وبنسبة (٠،٠٠٣) والتي انخفضت عن نسبة العام السابق نلاحظه للعام الحالي عن العام السابق أن اغلب المصارف قد انخفضت فيها نسب المخاطرة وان ارتفعت في البعض منها عن المعدل العام لكن اغلبها كانت بنسب مخاطر ائتمانية مقبولة

بلغ معدل مؤشر المخاطر الائتمانية لعام ٢٠١٠ (٠،٠٠٨) والذي انخفض بشكل ملفت للنظر عن الاعوام السابقة هذا مؤشر جيد للمصارف العراقية عينة الدراسة خلال الفترة والتي بلغ فيها اعلى معدل للمخاطر الائتمانية بنسبة (٠،٠٢) لمصرف الخليج التجاري وبالرغم من انخفاضه عن العام السابق الا انه كان الاعلى مخاطرة لهذا العام مقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة ولكن بنسب مقبولة ضمن المعدل العام للقطاع اما المصرف الذي كان مؤشر المخاطر الائتمانية باقل نسبة مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة هو مصرف الموصل وبنسبة (٠،٠٠٤) وبالرغم انه ارتفع بفارق جدا قليل عن العام السابق الا انه كان الاقل نسبة مخاطرة مقارنة بعينة الدراسة وعموماً كان مؤشر المخاطر الائتمانية لكل مصرف هذا العام جيداً

القياس والانصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

سومر هو الاقل نسب للمخاطر الائتمانية لهذا العام وبنفس النسبة التي حققها العام الاسبق والتي بلغت (٠,٠٢) ويشكل عام فان عام ٢٠١٣ بالرغم من ارتفاع معدل المخاطر الائتمانية فيه عن العام السابق الا انه ايضاً كان من الاعوام ذوات نسب المخاطر المنخفضة وهذا ما يعزى لادارة المخاطر الائتمانية الجيدة للمصارف عينة الدراسة وبقيت جميع المصارف عينة الدراسة ضمن معدل القطاع العام للمخاطر الائتمانية .

ارتفع مؤشر المخاطر الائتمانية لعام ٢٠١٤ ليلبغ (٠,١٢) وانحراف معياري (٠,١) بسبب ارتفاع مؤشرات المخاطر الائتمانية لغالبية المصارف عينة الدراسة لهذا العام والتي كان اعلى مؤشر فيها لهذا العام قد بلغ بنسبة (٠,٣٧) لمصرف الخليج التجاري والذي ارتفع بفارق (٠,٣٤) عن العام السابق مما يشير الى الاتساع في الاقراض لهذا العام وزيادة نسبة الديون المشكوك بتحصيلها وهذا ما سيؤثر على نشاط المصرف مستقبلا وبشكل عام كانت المخاطر الائتمانية لهذا العام لجميع المصارف ضمن المعدل المقبول للمخاطر الائتمانية عدا مصرف الخليج التجاري ولكن ما يلاحظ ان غالبية المصارف عينة الدراسة لهذا العام قد ارتفعت وبفوارق مختلفة عن مخاطر العام السابق

(٠,١٢) ولمصرف بغداد ايضاً والذي لم تختلف نسب المخاطر فيه عن العام السابق اما النسب الاقل مخاطر ائتمانية فكانت لمصرف الاستثمار العراقي ولمصرف سومر والتي انخفضت الى نسبة (٠,٠٢) والجدير بالذكر ان هذه النسبة للمخاطر الائتمانية هي اقل نسبة مخاطر بلغت المصارف عينة الدراسة خلال السلسلة الزمنية من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٦ وهذا ما يوحي الى الشروط والتعليمات المتبعة في منح القروض للمقترضين المؤهلين فقط مع المتابعة الشديدة لتحصيل دفعات تلك القروض من المقترضين في سبيل تخفيض المخاطر الائتمانية للمصرف وبشكل عام كانت المخاطر الائتمانية لجميع المصارف عينة الدراسة بنسب مقبولة ضمن معدل القطاع العام وهذا مؤشر جيد للمصارف عينة الدراسة لتجنبها الديون المتعثرة مستقبلاً.

عام ٢٠١٣ ارتفع فيه معدل المخاطر الائتمانية بفارق (٠,٠١) عن العام السابق والذي بلغ لهذا العام (٠,٠٦) وبانحراف معياري (٠,٠٣) وسبب ذلك يعود لارتفاع المخاطر الائتمانية لبعض المصارف هذا العام، حيث كان مصرف الاستثمار العراقي والمصرف المتحد هما الاعلى نسب للمخاطر الائتمانية والتي بلغت نسبة (٠,٠٩) والتي كانت مرتفعة عن العام السابق لمصرف الاستثمار العراقي ومنخفضة عن العام السابق للمصرف المتحد بينما كان مصرف

القياس والانصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

كان المؤشر لديه مساوي للمعدل شالمقبول للمخاطر الائتمانية .

أنخفض مؤشر المخاطر الائتمانية في عام ٢٠١٦ ليبلغ المعدل (٠،١٢) والذي انخفض عن عام ٢٠١٥ بمقدار (٠،٠٤) وكان الانحراف المعياري لهذا العام (٠،٠٧) والذي انخفض أيضاً عن عام ٢٠١٥ وحدث هذا الانخفاض في مؤشر المخاطر الائتمانية نتيجة لأنخفاض المخاطر لبعض المصارف لهذا العام، حيث بلغ مؤشر المخاطر الائتمانية اعلى نسبة له لهذا العام للمصرف المتحد الذي عاد مرة اخرى لترتفع فيه المخاطر الائتمانية بنسبة (٠،٢٢) وبالمقابل ايضاً بلغ مصرف الاستثمار العراقي نسبة عالية من المخاطر الائتمانية وصلت لل(٠،٢١) والذي لم يتغير ارتفاع المخاطر فيه عن عام ٢٠١٥ وبشكل عام فأن مؤشر المخاطر الائتمانية لعام ٢٠١٦ ضمن المعدل المقبول للمخاطر الائتمانية عدا مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الشمال و مصرف المتحد .

استمر مؤشر المخاطر الائتمانية بالارتفاع في عام ٢٠١٥ حتى بلغ معدل (٠،١٦) وبانحراف معياري قدره (٠،١٣) وهذا ما يدل على الاستمرار في منح القروض للمقترضين و بالاحص غير المؤهلين منهم اي الاتساع في منح التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ مؤشر المخاطر الائتمانية لمصرف الخليج التجاري بنسبة(٠،٥) والذي كان اعلى مؤشر للمخاطر الائتمانية مقارنة بمصارف عينة الدراسة لهذا العام بينما حصل مصرف سومر على اقل نسبة لمؤشر المخاطر الائتمانية لهذا العام وبالبالغة (٠،٠٣) والتي لم تتغير كالعام السابق ومما يشار اليه في هذا لعام ان جميع المصارف عينة الدراسة قد ارتفعت فيها نسب المخاطر الائتمانية وبالرغم من ذلك الا ان جميع المصارف عينة الدراسة حصلت على نسب مخاطر ائتمانية ضمن المعدل المقبول عدا مصرف الاستثمار العراقي الذي كان مؤشر المخاطر الائتمانية فيه اعلى من المعدل المقبول والمصرف لمتحد الذي

القياس والافصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان

الجدول (١) المخاطر الائتمانية للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٦)

ت	اسم المصرف / الفترة الزمنية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المعدل
1	مصرف الاستثمار العراقي	0.25	0.44	0.45	0.11	0.03	0.02	0.09	0.17	0.21	0.21	0.2
2	مصرف الخليج التجاري	0.14	0.34	0.21	0.2	0.11	0.04	0.03	0.37	0.5	0.04	0.2
3	مصرف الشرق الاوسط	0.29	0.03	0.14	0.06	0.05	0.05	0.05	0.06	0.07	0.08	0.09
4	المصرف الاهلي العراقي	0.24	0.18	0.1	0.07	0.08	0.06	0.07	0.12	0.13	0.12	0.12
5	مصرف سومر	0.14	0.22	0.08	0.06	0.03	0.02	0.02	0.03	0.03	0.04	0.07
6	مصرف الموصل	0.07	0.09	0.03	0.04	0.04	0.03	0.06	0.08	0.1	0.1	0.06
7	مصرف بابل	0.05	0.26	0.25	0.07	0.04	0.03	0.03	0.03	0.07	0.07	0.09
8	مصرف بغداد	0.21	0.24	0.31	0.08	0.12	0.12	0.08	0.07	0.13	0.1	0.15
9	مصرف الشمال	0.06	0.12	0.09	0.05	0.06	0.06	0.08	0.1	0.13	0.19	0.09
10	المصرف المتحد	2.01	3.87	0.09	0.07	0.07	0.1	0.09	0.12	0.18	0.22	0.68
	الوسط الحسابي	0.34	0.57	0.17	0.08	0.06	0.05	0.06	0.11	0.15	0.11	0.17
	الانحراف المعياري	6	9	5	1	3	3	5	5	5	7	4
		1	3	1.16	0.13	0.04	0.03	0.03	0.09	0.13	0.06	0.18
		1	3	1.16	0.13	0.04	0.03	0.03	0.09	0.13	0.06	0.18

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية (برنامج Excel) المعتمدة على البيانات المستخرجة من التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة

٣-٢ الافصاح عن مخاطر الاصول السامة

لادوات الائتمان في القوائم المالية

تعتبر مخاطر ادوات الائتمان من اهم انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف العراقية ويوفر الافصاح عن تلك المخاطر للمشاركين في الاسواق ومستخدمي القوائم المالية معلومات مهمة جداً تساعدهم في تقييم المخاطر التي

تتعرض لها تلك المصارف واتخاذ القرارات السليمة في ضوء ذلك، ويشمل الافصاح عن المخاطر الائتمانية نوعان هما :
اولاً_الافصاح النوعي : من الضروري قيام المصارف العراقية بالافصاح عن
١. المقاييس المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف

القياس والافصاح عن مخاطر الأصول السامة لأدوات الائتمان.....

٤. التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من قبل المصرف
٥. التوزيع الجغرافي لتلك التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء
٦. درجة تركيز منح التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل عميل
٧. حجم ضمانات القروض ودرجة الحماية التي توفرها تلك الضمانات عند تعرض العميل للتعثر
٨. التغييرات الحاصلة في القيمة السوقية لتلك الضمانات
٩. عدد العملاء المتعثرين لدى المصرف

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً_ الاستنتاجات :

١. تتعرض المصارف العراقية عينة البحث لمخاطر الأصول السامة لأدوات الائتمان (المخاطر الائتمانية)
٢. لا تقوم المصارف العراقية عينة البحث بالافصاح عن المخاطر الائتمانية
٣. عدم قيام المصارف العراقية عينة البحث بالافصاح عن حجم الديون المتعثرة
٤. عدم قيام المصارف بالافصاح عن المعلومات الكافية والخاصة بقياس المخاطر الائتمانية ونسبتها والطريقة التي تدير بها تلك المخاطر

٢. القدرة على تحديد وقياس المخاطر الائتمانية من قبل كادر عمل قسم ادار المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
 ٣. سياسة المصرف المستخدمة في إدارة مخاطر الاصول السامة لأدوات الائتمان
 ٤. قدرة تفهم المسؤولين في قسم ادارة المخاطر لأوجه المخاطر الائتمانية
 ٥. الافصاح عن النظم الرقابية المستخدمة لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية
 ٦. التطورات الخاصة بالمخاطر الائتمانية والحاصلة في قسم ادارة المخاطر
 ٧. الاساليب المعتمدة من قبل المصارف لمتابعة العملاء وبالاخص المتعثرين منهم
 ٨. الاساليب المعتمدة من قبل المصرف لتقييم وتحسين فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية
- #### ثانياً_ الافصاح الكمي : من الضروري قيام المصارف العراقية بالافصاح عن
١. نسب المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصارف خلال السنوات الخمسة الاخيرة على الاقل
 ٢. حجم الديون المتعثرة لدى المصرف ونسب تزايدها للسنوات الخمسة الاخيرة على الاقل
 ٣. نسبة المخصصات المتوفرة للديون المشكوك في تحصيلها للسنوات الخمسة الاخيرة على الاقل

القياس والانصاح عن مخاطر الأصول السامة لادوات الائتمان.....

ثانياً_ التوصيات :

١. يجب على المصارف العراقية اتباع الاجراءات الضرورية لإدارة المخاطر الائتمانية بصورة جيدة حتى لا تسبب التعثر لتلك المصارف مستقبلاً

٢. يجب على المصارف العراقية الافصاح عن المخاطر الائتمانية في القوائم المالية وتطوير أساليب الافصاح عن المخاطر وبالاخص الائتمانية منها بما يتلائم مع المعايير الدولية للابلاغ المالي

٣. التأكيد على ضرورة قيام المصارف العراقية بالافصاح عن حجم الديون المتعثرة والتسهيلات الائتمانية الممنوحة ووضوح حوافز من قبل الجهات الرقابية على الجهاز المصرفي لمن يقوم بتلك الافصاحات وفرض عقوبات او غرامات على المصارف التي لاتفصح عن تلك المعلومات

٤. ضرورة تشجيع المصارف على الافصاح عن كافة المعلومات الضرورية والخاصة بقياس تلك المخاطر لكون تلك الافصاحات الكمية والوصفية تساعد على وضع الاجراءات السريعة لمواجهة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها

Abstract:

The objective of the study is to try to investigate the emergence of toxic assets and to highlight the risks resulting from the use of different types of assets, especially credit risk, and to try to measure the credit risk resulting from dealing with credit tools and how to disclose them in the financial statements of Iraqi banks. To achieve this objective, Of the toxic assets with reference to the way in which banks disclose those risks in the financial statements of Iraqi banks and the main conclusion

of the study that the Iraqi banks sample research does not disclose information Faithful and for measuring credit risk percentage and the way it manages those risks, and the study found the need to encourage banks to disclose all the necessary information to measure those risks to the fact that these disclosures and quantitative descriptive help to develop rapid measures to counter the credit risk and control